نحو حماية الأمن البيولوجي العالمي في ظل التحولات الجيوسياسية الجديدة

Towards protection Global Biosecurity under the new Geopolitical shifts

أوشن سمية

جامعة قسنطينة-3، الجزائر.ouchensoumia@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2021/01/17 **تاريخ القبول:** 2021/04/10 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص:

تتابع هذه الدراسة وتساهم في مراجعة التغيرات التي طرأت على العالم مؤخرا ما يشكل مجموعة تحديات كبرى تدخل ضمن إطار الأمن البيولوجي العالمي، وهذا عبر تحديد أهم التهديدات البيولوجية التي اثرت وتؤثر مستقبلا على ملامح الاقتصاد المحلي والعالمي، حيث أصبح الاقتصاد العالمي يمر بتحولات كثيرة أهمها تصاعد الحروب التجارية خاصة بين أمريكا والصين لأسباب بيولوجية، وهذا ما افرز تساؤلا ملحا عن سبل حماية الامن البيولوجي في ظل التحولات الجيوسياسية الجديدة. وهنا تركز الورقة على ضرورة العمل على تجاوز التحديات الداخلية والخارجية ضمن إطار تشابكي عالمي. وتخلص الورقة إلى أن تعزيز أطر الشراكة الدولية في صناعة المستقبل ضروري من أجل حماية الأمن البيولوجي العالمي وهذا ضمن ما يعرف بحكومات المستقبل بتعزيز جاهزيتها ورفع قدراتها أكثر وتطوير المنظومة البيولوجية.

***الكلمات المفتاحية** الأمن البيولوجي العالمي؛ بيولوجيا الاقتصاد؛ النظام الجديد، التحولات الجيوسياسية؛ الدولة النيوليبرالية.*

Abstract:

This study provides a review on the recent changes and shifts in the world, which constitute a set of major challenges within the framework of global biosecurity, By identifying the most important biological threats that have affected and affect the local and global economy, Which is undergoing many transformations, especially the rising trade wars between America and China for biological reasons, This may create a complex problematic concerning the protection of biosecurity in the new geopolitical shifts. The paper focuses on the necessity of working to overcome internal and external challenges within a global networking framework, The study concludes that strengthening future governments by enhancing their readiness, raising their capabilities further, and developing the global biological system..

***Keywords**: Global Biosecurity; economic biology; the new system; Geopolitical shifts; The neoliberal state.*

***المؤلف المرسل:** أوشن سمية ouchensoumia@yahoo.fr*

مقدمة:

تشكل الأزمات والتطورات المفاجئة على مدار تاريخ العلاقات الدولية نوافذ لفرص زمنية Windows of Opportunity لأنها ساهمت في تطوير أطر المعرفة النظرية علاوة على ذلك، انتجت طروحات وأفكار لتطوير مصطلحات ومفاهيم ومداخل جديدة بإطار معرفي يقوم على وصف وتفسير ملامح الواقع الجديد قيد التشكل. وعلى ما يبدو فإن التغييرات الدولية أصبحت متسارعة وجذرية وتحتاج إلى محاولات لتأطير حركة التحولات تلك وديناميكيتها بمفاهيم تساير تلك الموجة للتفاعلات الدولية.

فالعالم اليوم يقف على مشارف مرحلة من التغيرات الكبرى وهي تمثل تحديات متنامية للوجود والبقاء، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى استراتيجيات حكومية تمتد على مدى أجيال متعاقبة في سبيل إيجاد المقاربات الفعالة لذلك. وانطلاقا من هذا يتعين على الحكومات منفردة ومجتمعة أن تتعمق في استكشاف تلك التوجهات الكبرى لكي تنجح في تسخيرها لخدمة البشرية جمعاء، لأن الدول تنجح إذا تعاملت مع الانسان بوصفه الأساس، فأية سياسات أو خطط نضعها ونسعى إلى تنفيذها تبدأ من الانسان وتنتهي به. وتنجح الأمم من خلال إعادة تأهيل حكوماتها، بحيث تتمتع بمرونة أكبر وجاهزية أفضل وقدرة على استثمار أدوات المستقبل وبخاصة منها البعد البيولوجي الذي تنامي بشكل سريع مؤخرا، وأصبحت الكثير من الدول توليه اهتمام بالغ في إطار ما يعرف بـــ: الأمن البيولوجي.

لقد كانت مخاطر الأمن البيولوجي احدى السمات التي ترتبط بقضايا مكافحة الإرهاب، أي تلك التي ترتبط بصحة الانسان من حيث مكافحة الهجمات الفيروسية التي يمكن أن تحدث في هذا الصدد. صحيح أن الحديث عن الأمن البيولوجي ليس جديدا على صعيد اهتمامات المجتمع الدولي. غير أن العالم ما بعد أزمة كورونا أصبح أكثر قابلية لفهم مبررات الاهتمام بالأمن البيولوجي.

لذلك فإن المقال يحاول معالجة مقومات تحقيق الأمن البيولوجي العالمي من خلال استراتيجية التكامل والهندسة الاقتصادية، وذلك على أساس أنها تعد إحدى الركائز الرئيسية لتحقيق الأمن وسياسات عامة ناجحة داخل هذه الدول. ولذا فإن الأهمية العلمية والأكاديمية للموضوع، تكمن في كونه بحث يفيد في الكشف عن حقيقة واقع العالم اليوم ضمن تحديات المرحلة الجديدة فهو موضوع الساعة، فقد أضحى الأمن البيولوجي من الإشكاليات التي تطفو على السطح، كونه أصبح يخضع لتجاذبات متقاطعة وعنيفة، ورهانات التغيرات الدولية الحديثة نظرا للاتجاهات الاقتصادية الحديثة والعالمية التي تميل لخدمة مصالح الدول الكبرى في العالم.

ومن ثم فإن الإشكالية الرئيسية التي تتمحور حولها الدراسة هي: إلى أي مدى يمكن المقاربة لهندسة الأمن البيولوجي العالمي ضمن هيكل السياسة العالمية، من خلال التحولات الجيوسياسية الراهنة؟.

ويهدف المقال إلى محاولة معرفة الآثار الخطيرة لهذه الاختلالات البيولوجية على الجانب الاقتصادي والسياسي، ومن ثم محاولة التوصل إلى بعض الأساليب للتخلص من هذه العوائق.

ومنه، فإن مادة هذا المقال تتوزع على المحاور التالية:

1. الأمن البيولوجي- المفهوم والأبعاد،

2. بيولوجيا الاقتصاد والترتيبات الاقتصادية والأمنية الجديدة،

3. التحولات المركزية وملامح اختراق فضاءات التدافع الجيوسياسي العالمي،

4. التحول إلى الريادة الحيوية وصولا لحكومات المستقبل.

1. الأمن البيولوجي- المفهوم والأبعاد:

يمثل الأمن البيولوجي نهج استراتيجي متكامل لتحليل وإدارة المخاطر البيولوجية المحدقة بحياة وصحة الانسان والحيوان والنبات وما يرتبط بها من مخاطر على البيئة. وهو يستند إلى تمييز الصلات الحاسمة بين القطاعات واحتمال انتقال الاخطار داخل القطاعات مع ما يترتب على ذلك من عواقب على نطاق النظم. ومن شأن استعراض تكوين القدرات الوطنية فيما يتعلق بالأمن البيولوجي ككل أن يساعد على تحديد أية ثغرات في اللوائح وفي عملية الرصد. ومن المرجح أيضا مع تطور التكنولوجيات الخاصة بكشف الآفات والأمراض، أن تنشأ جوانب تآزر بين القطاعات في مجالات مثل علم الفيروسات أو كشف المستويات المنخفضة من الملوثات الكيميائية. والغاية المنشودة هي تعزيز القدرة الوطنية على حماية صحة الانسان ونظم الانتاج الزراعي والصناعي (International Plant Protection Convention, 2016, p. 8).

ونظرا للتطور العلمي المتسارع في هذا المجال فإنه أصبح من الضروري وضع أسس ومقومات للأمن البيولوجي لتقييم المخاطر المرتبطة بالعوامل البيولوجية ووضع التدابير لوقف انتشار أو ادخال العوامل الضارة، وهذا على إثر ما يشهده العالم من أحداث بيولوجية مؤخرا. وكنتيجة للمخاوف من الإرهاب البيولوجي، اشتمل مجال الأمن البيولوجي على الإجراءات والتدابير التي تمنع سرقة المواد البيولوجية من معامل الأبحاث (https://bit.ly/2KmcHq5, 2021).

والإرهاب البيولوجي هو أكثر أنواع الإرهاب خطرا لكون الإرهابيين يستعملون أشد الأسلحة الفتاكة، وتتميز بانها أكثر خطورة سواء في تداعياتها أو في مواجهتها. ورغم أن البعد البيولوجي ليس جديدا، إلا أنه أصبح يمثل بعدا مهما يهدد الأمن القومي في الحاضر والمستقبل، الأمر الذي يستلزم رؤى مغايرة وأفكار مختلفة في النظر إلى التهديدات البيولوجية. ولذا كشفت أزمة كوفيد- 19 أن التهديدات التي يمكن أن يطرحها الإرهاب البيولوجي أضحت في منحى تصاعدي إذا ما تمكنت التنظيمات الإرهابية من الحصول على المعلومات والتكنولوجيا بل والخبرة اللازمة لتصنيع أسلحة بيولوجية وتطويرها.

هناك الكثير من التحولات في طريقة التعامل مع قضية الأمن البيولوجي وهو ما ظهر في اتجاهات الحركة التشريعية الحديثة التي تنحو منحى حماية هذا العنصر الأساسي من الأمن، فقد أصدرت الصين قانون الأمن البيولوجي بهدف مكافحة وإدارة الأخطار المتعلقة بصحة الناس، الذي سيدخل حيز التنفيذ في أفريل 2021، ويعنى بمراقبة المخاطر ونظام الإنذارات المبكرة، وسبل التحقيق في المخاطر وآليات تبادل المعلومات بشأن تلك المخاطر. كما حدد القانون الصيني أحكام الوقاية من المخاطر البيولوجية والأمراض المعدية وتفشي الأوبئة ذات البعد الفجائي، وتناول أيضا مسألة البحوث والدراسات والتطوير المتعلق بقضايا التكنولوجيا الحيوية.

واتجهت روسيا إلى المنحى نفسه فقد أقر البرلمان الروسي مشروع قانون الأمن البيولوجي الذي حظي بمناقشات كثيرة نظرا إلى المستجدات التي خلفتها أزمة كورونا وقد حدد القانون الروسي مجموعة المفاهيم

المعرفية التي لم يعرفها علم القانون الحيوي من قبل، وتناول بالتنظيم مسألة تحليل المخاطر البيولوجية وسياسات الدولة المتبعة للكشف عن هذه المخاطر والتعامل معها، بما فيها مسألة التعامل مع الأمراض المعدية. وقد مد القانون الروسي نطاقه ليشمل قضية الأمن البيولوجي للحيوانات والنباتات، فتناول قطاع البيطرة والصناعة الزراعية بما يخدم الرفاهية الصحية ويحمي الكائنات الحية الأخرى. ولعل هذا الاتجاه يأتي استجابة لمقتضيات مكافحة أمراض وأوبئة أخرى كإنفلونزا الطيور وانفلونزا الخنازير على سبيل المثال. فقد حدد القانون الروسي الإجراءات الكفيلة بأنماط الحماية وانشاء منظومات معلوماتية موحدة في هذا الصدد، وطرق احتواء قدرة الكائنات الحية الدقيقة على مقاومة المضادات الحيوية.

2. بيولوجيا الاقتصاد والترتيبات الاقتصادية والأمنية الجديدة:

تاريخ الجائحات طويل حيث عرفت البشرية الكثير ونذكر على سبيل المثال السارس، الايبولا،... وهناك الكثير من الدراسات والأعمال التي تحدثت عن ذلك. ومن هذه الأعمال رواية "عيون الظلام" (The Eyes of Darkness) التي تم نشرها عام 1981 للأديب دين كونتز (Dean Koontz) الذي تحدث عن فيروس مميت يسمى " ووهان 400" ووصفه بأنه مرض شبيه بالالتهاب الرئوي ينتشر لمهاجمة الرئتين والقصبات الهوائية، ويشكل مقاومة أمام جميع العلاجات المعروفة. يرى دومبي (Dombey) إحدى الشخصيات الرئيسية في الرواية قصة عالم صيني أحضر سلاحا بيولوجيا يسمى " ووهان 400" إلى الولايات المتحدة الأمريكية يقول دومبي لفهم ذلك عليك العودة إلى عشرين عاما إلى الوراء عندما انتقل عالم صيني منشق يدعى (Li Chen) إلى الولايات المتحدة الأمريكية حاملا قرص الكتروني وفيه معلومات عن أهم وأخطر سلاح بيولوجي صيني جديد خلال عقد من الزمن. ويطلق على هذه المادة اسم « Wuhan- 400 » لأنه تم تطويره في مختبرات (RDNA) خارج مدينة ووهان، وكانت سلالة قابلة للحياة من أربعمائة من الكائنات الحية الدقيقة من صنع الانسان التي تم تركيبها في مركز البحوث هذا (Thomas Deszpot, 2020).

فالعلاقة بين الجائحات والتجارة الدولية قديمة تعود إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وذلك حينما عقد أول مؤتمر دولي للصحة في باريس عام 1851 في محاولة للحد من التأثير السلبي لممارسات الحجر الصحي المختلفة في التجارة الدولية، وكان السبب في وضع اللبنة الأولى للتنظيم الصحي الدولي، وذلك مع احداث المكتب الدولي للصحة العامة سنة 1907 الذي تلاه إنشاء منظمة للصحة تابعة لعصبة الأمم.

وكان الاجتماع الأول للمبادرة العالمية للأمن الصحي GHSI المشكلة بعد رسائل الجمرة الخبيثة لعام 2001، وهي المبادرة السياسية الجديدة التي تم اطلاقها في اجتماع لوزراء من كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، إلى جانب ممثلي المفوضية الأوربية ومنظمة الصحة العالمية وذلك لمواجهة تهديد الإرهاب البيولوجي، ولكنها تطورت وتوسعت بسرعة لتشمل التهديدات الوبائية كذلك. وقد أرسلت هذه المبادرة إشارات سياسية قوية عن بداية التقارب بين مجالي الصحة والأمن على نحو أوثق من أجل مواجهة الأخطار البيولوجية مواجهة أفضل في المستقبل. حيث صارت التهديدات البيولوجية تتخلل على نطاق واسع السياسة الرسمية والخطاب السياسي الدولي. كما أن العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم أصبحت تدرك أهمية التهديدات البيولوجية وتقوم بدمجها في استراتيجياتها الأمنية التي فرض تطورها الاستجابة للتصورات المتغيرة للتهديدات.

وهكذا يتغير الأمن في القرن الحادي والعشرين، لأن الطريقة التي نتخيل بها الحياة تتغير أيضا، ما يفرض إدماج الأبعاد غير التقليدية لمفهوم الأمن والتوسع في تعريف التهديدات لتشمل أحد المظاهر غير الصلبة وهو خطر تفشي الأوبئة. فالتحول المهم في فهمنا الأساسي للحياة ينتج بالفعل مخاوف قوية بشأن عدد من التهديدات الكامنة على المستوى الجزيئي، حيث تفشي الأمراض التي لا يمكن التنبؤ بها والتي تحدث على نحو طبيعي تمثل محور الأخطار البيولوجية التي تواجه العالم اليوم.

كما أنه من المتوقع أن يتم إعادة النظر في جدوى هياكل التكتلات الإقليمية وفي مقدمتها الاتحاد الأوربي، إذ كشفت الأزمة الأخيرة عن حالة التصدع في بنية الاتحاد، خاصة في ظل التوجه نحو التركيز على المصلحة القومية دون النظر لاعتبارات المسؤولية الإقليمية أو ما يعرف بـ: عبء الاتحاد وهو ما قد ينذر بإعادة النظر في جدوى الاتحاد.

فالصين ذكية جدا في تعاملاتها وفي سياساتها خاصة الخارجية منها، ولذلك فإن تداعيات أزمة كورونا تنتج لنا قسمين على مستوى العلاقات: هناك قسم من العلاقات الاقتصادية التي تتجه نحو التوطيد أكثر وهناك العكس من يتجه نحو التفكك والتراجع.

فقد ساعدت تركيا كلا من اسبانيا وإيطاليا، وهبت روسيا لدعم الصين والوباء في أوجه وإيطاليا أيضا، ولهذا ردت الصين الجميل لإيطاليا في أزمتها أيضا، بالإضافة أيضا إلى المساعدات والامدادات الكثيرة التي قدمتها الصين للجزائر أيضا، لأن الصين قد أعلنت عن استعدادها لمد يد العون لكل دولة تطلبه خاصة أن خبرتها في مقاومة الوباء تفوق خبرة الدول الأخرى وأيضا بسبب نموها الاقتصادي الملحوظ في هذه الفترة (الشكل-1) . ولهذا من المتوقع أن تتطور العلاقات بصورة إيجابية بين الصين وإيران، الصين وروسيا وإيطاليا، والصين وفنزويلا أيضا.

ولهذا فهناك إعادة تشكيل للعلاقات بين الدول على أساس التعاون المتبادل لا على أساس المصلحة كما كان في أغلب الأحيان في السابق. أما بعض الاتحادات الأخرى، فإنها تتجه نحو التصدع وإعادة النظر في الكثير من الاعتبارات مثل الاتحاد الأوربي حيث انتشرت مظاهرات واسعة في كل من البرتغال واسبانيا وإيطاليا شهر مارس 2020 للتنديد بما تعانيه دولها من عدم وجود مساعدات من طرف الاتحاد الأوربي لها وهذا في عز الأزمة.

أما منطقة الخليج ستواجه مزيدا من الضغوط من أعقاب الخلاف السعودي الروسي، كما أن القطاع الاقتصادي في الكويت وعمان سيتأثر بشدة بسبب علاقاتهما التجارية الواسعة بالصين.

وسينجر عن هذه التداعيات الاقتصادية من انخفاض نسبة النمو الاقتصادي لكل من الامارات والسعودية بحكم تراجع القطاع السياحي وبالنسبة للسعودية نظرا لتراجع مداخل العمرة والحج، وهذا سيؤثر على الجانب السياسي والأمني بشكل كبير، لأنهما ستلجآن إلى تقليص تحركاتهما السياسية والإقليمية الطموحة لأنها مكلفة للغاية بدأ من حرب اليمن المثيرة للجدل، مرورا بدعمهما لخليفة حفتر في ليبيا والسيسي في مصر، وانتهاء بالسياسات المختلفة في منطقة القرن الأفريقي، ولذلك فالقيود الاقتصادية التي نجمت عن تفشي هذا الوباء ستضطر البلدين إلى خفض النفقات على هذا المجال.

الشكل (1): النمو الاقتصادي في 2020 في ظل تفشي كوفيد- 19

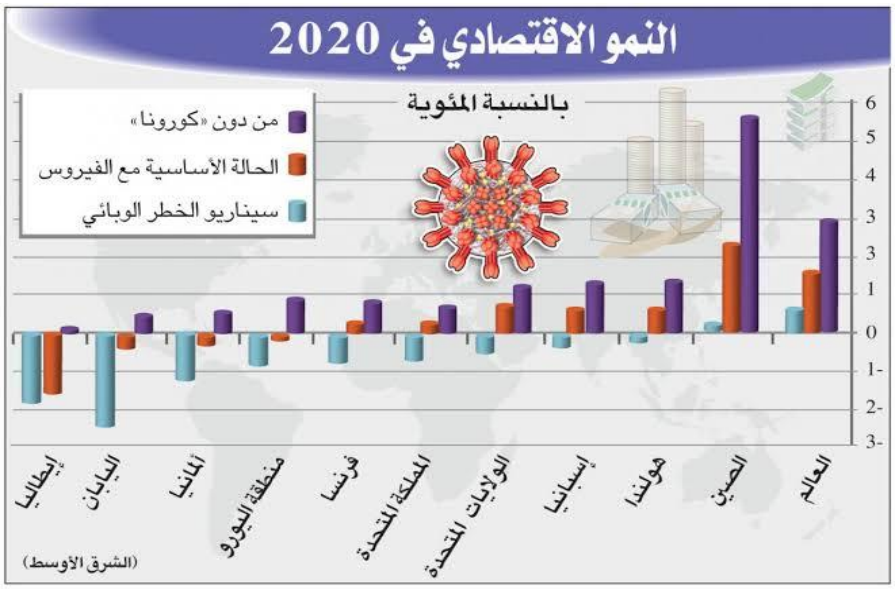

المصدر: " انفوغرافيك النمو الاقتصادي في 2020 في ظل تفشي كورونا". الشرق الأوسط. 3 أفريل 2020. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/01/09. <https://bit.ly/3syil47>

أما منطقة الخليج ستواجه مزيدا من الضغوط من أعقاب الخلاف السعودي الروسي، كما أن القطاع الاقتصادي في الكويت وعمان سيتأثر بشدة بسبب علاقاتهما التجارية الواسعة بالصين.

وسينجر عن هذه التداعيات الاقتصادية من انخفاض نسبة النمو الاقتصادي لكل من الامارات والسعودية بحكم تراجع القطاع السياحي وبالنسبة للسعودية نظرا لتراجع مداخل العمرة والحج، وهذا سيؤثر على الجانب السياسي والأمني بشكل كبير، لأنهما ستلجآن إلى تقليص تحركاتهما السياسية والإقليمية الطموحة لأنها مكلفة للغاية بدأ من حرب اليمن المثيرة للجدل، مرورا بدعمهما لخليفة حفتر في ليبيا والسيسي في مصر، وانتهاء بالسياسات المختلفة في منطقة القرن الأفريقي، ولذلك فالقيود الاقتصادية التي نجمت عن تفشي هذا الوباء ستضطر البلدين إلى خفض النفقات على هذا المجال.

إن هذه المرحلة تتطلب التخطيط والاستشراف وربما التنسيق والتعاون المشترك سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، رغم أن هذا الأمر ليس متاحا للجميع بسبب احتكار الحلول أو اختلافها أيضا، فالحلول التي يمكن أن تنجح في فرنسا أو إيطاليا قد لا تنجح في الجزائر أو مصر...مثلا.

ولهذا فإن هناك بعض الدول ستلجأ إلى قطع العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى محاولة بناء ذاتها من الداخل، وعليه فإن هذه الدول ستتجه نحو منطق العون الذاتي أي أنها ستغلق على ذاتها واقتصادها. كما أنه من المرجح أن تصاب دول بعدوى نزعة الحمائية التجارية للصادرات بسبب الأزمة خاصة تلك المتعلقة بالإمدادات الطبية وهذا ما يعيد لنا ما حصل قديما في سنوات الثلاثينات.

إن الأزمة الاقتصادية والصحية التي يعيشها العالم اليوم تشكل خطرا كبيرا على سيرورة العلاقات الدولية فهي قادرة على زعزعة هذه العلاقات في حال لم يتم وضع إطار عام يراعي المصالح السياسية والاقتصادية لجميع الدول والشعوب. كما أن الوضعية التي نعيشها اليوم كشفت بشكل واضح التوترات وعلاقات القوة التي كانت مخفية في الإطار القديم للعلاقات الدولية. فقد أظهرت الأزمة الحالية مدى هشاشة الاقتصادات الأوربية وقلة الإمكانيات التي تتمتع بها هذه الدول،

إن حالة التخبط وعدم اليقين التي يعيشها العام حاليا تجعل آثار أي هجوم بيولوجي أكثر خطورة، وهذا يعني إمكانية أن تستفيد الجماعات الإرهابية من الأزمة الحالية. هذه الرسالة التحذيرية التي حملها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش Antonio Guterres في مداخلته عبر الفيديو خلال جلسة مجلس الأمن أفريل 2020 كشف عن مخاطر قادمة ستهدد الأمن والسلم الدوليين، فالأولى هي ضعف القدرات الدولية والوطنية في مواجهة أي هجوم بيولوجي قادم، فلذا وجب أخذ التهديد البيولوجي في الحسبان كأحد أبعاد أو تهديدات الأمن القومي للدولة خاصة إذا ما وصل هذا السلاح البيولوجي إلى التنظيمات الإرهابية وهو ما حذرت منه الاستخبارات الروسية في جوان 2019 وفقا لما نشره موقع " روسيا اليوم" بأن الإرهاب الدولي يحاول الحصول على الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية لاستخدامها في هجماته. وتتأكد هذه الخطورة أيضا من خلال ما جاء في التقرير السنوي لوكالة الشرطة الأوربية " يوروبول Europol" ونشرته صحيفة الشرق الأوسط في عدد الصادر في جوان 2019 بأن محكمة ألمانية حاكمت متطرفين اثنين كانا يخططان لشن اعتداء بقنبلة بيولوجية في ألمانيا، وذلك في قضية هي الأولى في ألمانيا (أحمد طاهر، 2021).

أما النقطة الثانية التي أثارتها رسالة الأمين العام للأمم المتحدة فتتعلق بما يمكن أن تقدم عليه التنظيمات الإرهابية من ارتكاب جرائمها الإرهابية مستغلة في ذلك الانشغال الدولي والإقليمي والوطني بمواجهة الفيروس، وهو ما حذر منه كذلك الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال مشاركته في القمة الأفريقية المصغرة التي عقدت في أفريل 2020 والتي شارك فيها الرئيس الفرنسي ماكرون وبعض القادة الأفارقة ورؤساء المنظمات المعنية. حيث أشار إلى أنه لا بد أن تكون مواجهة تداعيات الفيروس بالتوازي مع جهود القارة لمكافحة مخاطر الإرهاب الذي يهدد أمن دولها واستقرارها. وفي نفس السياق أقدمت جماعة الاخوان في مصر في منتصف أفريل 2020 فيما عرف بحادثة الأميرية – أحد المناطق الموجودة في العاصمة القاهرة- حيث نجحت الشرطة المصرية في احباط محاولة لارتكاب جريمة إرهابية ضد مسيحي مصر خلال احتفالاتهم الدينية (أحمد طاهر، 2021).

3. التحولات المركزية وملامح اختراق فضاءات التدافع الجيوسياسي العالمي:

يتجه العالم اليوم ومستقبلا نحو إعادة تشكيل الخارطة السياسية والاقتصادية وسنقف عما قريب على أولى ارهاصات إعادة تشكيل ميزان القوة العالمي، بالإضافة إلى التأثير على شكل العلاقات والمجموعات الدولية وكذا التكتلات الاجتماعية. فالجيوسياسة بصفة عامة هي المعرفة التي تبحث في العوامل الجغرافية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر في سياسات الدول وفي العلاقات الدولية. فقد تطورت في مناهجها وفي الاختصاصات التي أصبحت تساهم في فهم العوامل التي تؤثر في سياسات الدول. لكن إلى جانب الجيوسياسة المتمحورة حول الدولة في علاقة بتراجع أو تطور نموها يقترح فيليب مورو ديفارج Philippe Moreau Defarges أستاذ العلوم السياسية الفرنسي مفهوما آخر للجيوسياسة ترسم من خلاله ملامح جيوسياسة معاصرة تتناول

بالتحليل العناصر الميكروفيزيائية للمجتمع والدولة: المناطق، المدن، الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات المختلفة.... هذه الجيوسياسة الصغيرة هي جزء من التطورات العالمية التي تؤثر في جميع الظواهر الاجتماعية (Philippe Moreau Defarges, 1994, p. 138).

وقد أجبرت الأزمة الصحية العالمية جميع الدول على رفع الأسوار وتقييد حركة الانتقال، وإعادة بناء منظوماتها اللوجيستية وتنظيم الإمدادات. وشهد العالم أنانية بعض الشعوب والأمم في الاستحواذ على الامدادات، كما ازداد التنافس الجيوسياسي بين الدول ذات القوى الاقتصادية الكبرى، واهتزت قناعات الكثير من الحكومات وايمانها بالعولمة، وأصبحت المصلحة الوطنية ذات أهمية قصوى، كما شكلت الصناعات الوطنية مسألة وجودية في استراتيجيات الحكومات. كل هذه العوامل والنتائج من شأنها أن تؤدي إلى تراجع في العولمة وتفككها، ولا بد أن تستعد الحكومات لعالم جديد أقل عولمة عن العقود السابقة.

كل المعطيات الراهنة تشير إلى إعادة تشكيل الخارطة الجيوسياسية للعالم مستقبلا بتهيئة الأرضية الملائمة لهيمنة دول على دول أخرى بتهيئة السبل لعلاقات سياسية مستقبلية ربما قد تحدث تحويرا في تركيبة الدول التي ستتحكم في السياسات الاقتصادية في العالم، بمعنى أننا نقترب من حالة استثنائية عالمية تتمثل بنوع من ثنائية جديدة غير متناقضة في العمق وهي التي ستمثل الشكل الجديد لحوكمة الاقتصاد والسياسة العالمية.

ومن هنا فإن تصاعد آثار التوترات المحتملة بين القوة المهيمنة ونظيرتها القوة الصاعدة يعكس حيوية جيوسياسية جديدة في مناطق متعددة سعيا نحو تعددية قطبية، وهو ما يستدعي تزايد الخلل في علاقات القوة الفاعلة في النظام الدولي، الأمر الذي يفرض علينا الاهتمام على النحو الموضوعي والعلمي بالتمايز بين تلك الفواعل على نحو من التراتب. بناء على هذا المعيار فمن المحتوم أن القوة الصاعدة سوف تصطدم ببعض الأمور التي ظلت إلى الآن من محميات السلطة القائمة، وفي الوقت ذاته تبقى القوة الصاعدة مرتابة جراء احتمال مبادرة منافستها إلى شل نموها في المجالات الحيوية التي تلامس العمق الاستراتيجي لها، ولذلك تعطي هذه التطورات فكرة عن أثر التحولات وحدود التغيير الذي تؤديه القوة الصاعدة كقطب دولي جديد يبحث عن مكانته في تشكيل النظام الدولي.

إلى جانب ذلك تعد التهديدات التي تتعلق بالأوبئة من بين الاهتمامات الكبرى التي ترهق الدول ما يشكل ضغوطا كبيرة عليها، وبذلك ستتفاقم المشكلات في أقاليم العالم ذات الحسابات الجيوسياسية. وعليه يتفق العديد من الباحثين على أن انتشار جائحة كوفيد- 19 الذي يعد محور الحدث العالمي وما ترتب عليه من تداعيات ضخمة يعد ضمن نقاط التحول المركزية استنادا إلى أن عالم ما بعد كورونا (Post- Corona World) لن يكون كسابقه بسبب مصفوفة التحولات غير المحدودة المصاحبة لانتشار الوباء عالميا، وانتقالها بين الأفراد والمؤسسات داخل الدول (Laura Spinney, 2021).

كما أن هذه المرحلة تتميز بالتوتر السياسي الذي ظهر بشكل خاص بين القوى الفاعلة في النظام الدولي، في وقت تشهد الخريطة العالمية بشكل متسارع تنافسا جيوسياسيا واقتصاديا حادا، وقد يفرض من ناحية أخرى طرحا مهما مفاده على القوة العظمى أن تأخذ بعين الاعتبار حالة التغيير في النظام الدولي وليس عبر تداخل الفضاءات المهيأة بشكل تفاعلي على نحو حرب تجارية، كما تشير إليه أفعال المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وسعي كل طرف إلى تعزيز موقعه على الساحة الدولية.

4. التحول إلى الريادة الحيوية وصولا لحكومات المستقبل:

يتبين أن هذه السياقات أثارت إشكالية كبرى حول كيفية وصف هذا الزخم غير المسبوق في لحظة حدوثه، ووصف حالة العلاقات الدولية في ظل الأوبئة ومستوى تحكم العامل الجيوبوليتيكي في تحديد خارطة التحولات التي تشهدها بنية النظام الدولي، بالإضافة إلى تطوير وسائل لمواجهة التداعيات الصحية والاقتصادية والسياسية المعقدة، انطلاقا من ذلك يعد التفاعل الجغرافي أحد المتغيرات التي يتم التركيز عليها والتي تندرج بشكل أساسي في تفسير انتقال القوة لهيكلة القرار السياسي العالمي وإعادته إلى مربع التوازنات الكبرى.

بالإضافة إلى هذا نشهد نموذج جديد لإدارة الحكومات حيث حاولت الكثير من الحكومات التوجه نحو العالم الرقمي عبر السنوات الماضية، لكنها كانت دوما تواجه تحديات كبيرة. غير أن الضغط الكبير للأحداث الأخيرة على المنظومات الحكومية سيكون مدخلا لتغيير نموذج العمل الحكومي بالمعنى الجذري. الحكومات اليوم مطالبة بأنظمة وقواعد جديدة تحكم العمل عن بعد، ولا بد من تطوير نماذج جديدة لتقديم خدماتها لجمهورها تتوافق مع تطلعاتهم وتعطيها المرونة الكافية للتعامل مع أي أزمات أو تحديات مستقبلية (محمد عبد الله القرقاوي، 2021).

يبدو أن الاقتصاد العالمي مقبل لامحالة على تراجع إن لم يكن انكماشا حادا بالإضافة إلى انخفاض شديد في النمو قد يصل إلى أدنى مستوى له منذ الأزمة المالية العالمية. كما ارتفعت حالات الإفلاس بين الشركات والبطالة بين المجتمعات، وستكون الفئات الأضعف وذوو الدخل الأقل هم الأكثر عرضة وستكون لذلك تبعات اجتماعية كبيرة وضغوط هائلة على الحكومات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال برامج الإنقاذ والدعم المختلفة وخفض الضرائب. هذه الحكومات ستكون مداخيلها متأثرة أساسا بسبب شلل الاقتصاد المحلي والعالمي.

إن الأزمة الحالية بحكم ضربها للاقتصاد الحقيقي، فإن المعالجة العاجلة لأزمتنا الراهنة والتي تتضاعف حدتها يوميا، تتطلب حسب بعض الخبراء اعتماد اقتصاد الحرب الذي يرتكز بالأساس على ضمان استمرار قطاعي الإنتاج الدفاعي والفلاحي، لضمان الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الحياتية، مع ضرورة تواصل جهاز الإنتاج الفلاحي حتى لا تتعطل الدورة الاقتصادية بالكامل.

وتتضمن تغييرات لتحسين الأداء الفعال والكفء للخدمات وتعزيز جاهزية القيادة للتحديات المستقبلية. وهي تشمل فكرا جديدا في شكل الحكومة وآليات عملها، والتحديات بلا شك كثيرة وفي مقدمتها مدى استعداد الحكومات وأهليتها لمواكبة التطورات والمستجدات العالمية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا والأهم تكنولوجيا. يمكن القول إننا نعيش ونختبر كل يوم تغيرا في أدوات وآليات منظومة العمل الحكومي تتطلب خططا واستراتيجيات مرحلية ومتبدلة باستمرار ومهارات متقدمة وتدريب وتثقيف حكومي مستمرين، والحكومات المرنة المنفتحة للتغيير وذات السياسات الاستشرافية أقدر من غيرها بلا شك على التصدي للتحديات.

ولذلك وجب تطبيق الاقتصاد البيولوجي وهو نظام غير مسبوق واصلاحي يعزز الصناعة والاقتصاد، ويحمي في الوقت نفسه كوكبنا للأجيال المقبلة، ويشمل التحول نحو البدائل البيولوجية والقضاء على استخدام المواد الكيميائية السامة وتقليص الهدر عن طريق المواد والمنتجات والنظم ونماذج الاعمال المبتكرة. وهو يعني

أيضا تسخير قوة العلوم البيولوجية والتكنولوجيا البيولوجية للتصدي للتحديات التي تواجهها، في ظل تزايد عدد السكان مع الحفاظ على مواردنا الطبيعية. وتعد الصين من الأمثلة المبتكرة عن الحلول البيولوجية المصدر حيث تقوم وزارة المالية حاليا بتنفيذ برنامج يستكشف إمكانية استخدام القش كسماد. والقش هو منتج مشتق من انتاج القمح والحبوب ويؤدي استخدامه كسماد إلى حل مشكلتين في آن واحد: أي تقليص استخدام الأسمدة الكيميائية وتزويد المزارعين ببديل عن حرق القش المتبقي، وهو ممارسة شائعة ولكنها تشكل مصدر تلوث كبير.

لا توجد طريقة واحدة لإنشاء اقتصاد بيولوجي ولا تحدث الاستدامة بصورة تلقائية. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالتعاون مع مجموعة العمل الدولية المعنية بالاقتصاد البيولوجي المستدام، بالاستفادة من هذا الزخم لوضع الخطوط التوجيهية للاقتصاد البيولوجي المستدام، التي تشمل الممارسات الجيدة والأدوات والتوجهات بشأن كيفية وضع أطر للرصد ومساعدة البلدان على تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية الخاصة بالاقتصاد البيولوجي على نحو مستدام.

إن الاقتصاد البيولوجي المستدام الدائري مجد ليس من الناحية البيئية فحسب بل أيضا من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية من أجل ضمان مستقبل أفضل (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021).

إن الاقتصاد البيولوجي يشير إلى جميع الأنشطة الاقتصادية المرتكزة على الأنشطة البحثية والعلمية الرامية إلى فهم الآليات والعمليات التي تتم على مستوى الجينات والجزئيات وكذا تطبيقاتها الصناعية. ويشيع استخدام مصطلح الاقتصاد البيولوجي في هيئات التنمية الإقليمية والمنظمات الدولية وشركات التكنولوجيا الحيوية. وقد مكن التقدم التكنولوجي والطفرات العلمية من دراسة المادة الوراثية وفهم طبيعتها والتأثير فيها. ويمثل التطور الذي شهدته صناعة التكنولوجيا الحيوية وتطبيقاتها على الزراعة والصحة والصناعات الكيميائية وتوليد الطاقة نموذجا لأنشطة الاقتصاد البيولوجي.

إن أزمة كورونا تشكل فرصة سانحة لإعادة بناء نظام دولي جديد يرتكز على أسس المساواة والعدالة في توزيع الثروات الاقتصادية، وإننا نتوقع في المستقبل أن تتجه دول أخرى نحو إقرار قوانين وتشريعات تتعلق بمكافحة الأمن البيولوجي، عن طريق الاستفادة من الخبرات التي تشكلت في هذا المجال من نماذج عالمية.

خاتمة:

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن تلك التحولات الجيوسياسية في العالم وانعطافاتها المرحلية تكشف عن نظام عالمي قيد التشكيل، يعكس ملامح أزمة عالمية في فترة ما بعد جائحة كوفيد- 19 هدفت في مضمونها التسريع في الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب من جهة ومن جهة أخرى تراجع التأثير العالمي للولايات المتحدة الأمريكية، ولذا تسعى الأطراف الصاعدة إلى تثبيت الواقع القائم ضمن مناطق نفوذها في سبيل تعزيز المسار بوصفه نقطة ارتكاز لتأسيس أشكال جديدة لأنماط التفاعلات الدولية.

إننا من خلال ما سبق نتوصل إلى حقيقة مفادها أن احتمالية وقوع حروب بيولوجية ترتفع مع مرور الوقت خاصة مع ظهور العديد من الدراسات التي تشير إلى أن العالم لا يزال أمام موجات أخرى من الفيروسات

الناتجة سواء عن تغيرات مناخية أو عن حروب بيولوجية. العالم يعيش تحولات جيوسياسية مهمة على صعيد الفواعل الدولية نتيجة هذه الديناميكيات الجديدة.

ونصل بذلك إلى نتيجة مفادها قدرة الوباء على أن يكون نقطة تحول فارقة في مستقبل الخارطة الجيوسياسية للعالم، كما أصبح نقطة توثيق مسار علاقات الهيمنة والقوة في النظام العالمي وبرمجة إعدادات النظام العالمي.

بالإضافة إلى ذلك فإن تعزيز أطر الشراكة الدولية في صناعة المستقبل ضروري من أجل حماية الأمن البيولوجي العالمي وهذا ضمن ما يعرف بحكومات المستقبل بتعزيز جاهزيتها ورفع قدراتها وتمكين المجتمعات من المشاركة في رسم المسارات المستقبلية وتطوير المنظومة البيولوجية، ذلك أن المستقبل يحمل فرصا نوعية تفتح آفاقا جديدة للشراكات بين الدول، بما يضمن وضع أولويات جديدة وتطوير عمل حكومي مستقبلي، والتخطيط لسياسات عالمية عن طريق تعزيز الجاهزية والمرونة الحكومية والاستعداد للمستقبل من خلال تصميم مرحلة جديدة وجد هامة التي تمثل أحد أهم التحديات العابرة للحدود الجغرافية.

قائمة المراجع

1.*Reducing Biological Risk and Enhancing Global Biosecurity .« Building a safer world.* (10.01.2021) https://bit.ly/2KmcHq5.» .

2.International Plant Protection Convention .(2016) .The Biosecurity Approach, Italy.

3.Laura Spinney .(2021 ,01 07) .*Coronavirus and the geopolitics of disease, New Statesman. accessed on: 19 February 2020* .https://bit.ly/3ijch0p.

4.Philippe Moreau Defarges .(1994) .*Introduction a la géopolitique* .,Paris: Ed Seui.

5.Thomas Deszpot » ..*Wuhan- 400 : un roman de 1981 a-t-il prédit l'epidemie de Coronavirus?.* accessed on:*s ?* (2020 ,02 27)«https://bit.ly/2XNqFEM.

6." انفوغرافيك النمو الاقتصادي في 2020 في ظل تفشي كورونا". الشرق الأوسط. 3 أفريل 2020. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/01/09. < https://bit.ly/3syil47 > .

7.طاهر أحمد. (10 1, 2021). الأمن البيولوجي والتنظيمات الإرهابية... نحو استراتيجية للمواجهة. *https://bit.ly/2N6ycw1* *1/05/2020* .

8.القرقاوي محمد عبد الله. (3 1, 2021). خمسة توجهات جديدة لحكومات المستقبل. *العين الإخبارية* *https://bit.ly/3bG6DnI* .

9.منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (08 01, 2021). *خمسة أسباب تبين جدوى الاقتصاد البيولوجي العالمي الدائري والمستدام*. .https://bit.ly/3oVlRZJ